

بيان صحفي رقم: 173

رقم الوثيقة: ACT 40/017/2000

يُحظر النشر قبل الساعة 00:00 بتوقيت غرينتش من يوم 18 أكتوبر/تشرين الأول 2000

التعذيب: وباء العصر الحديث

قالت منظمة العفو الدولية، في تقرير أصدرته اليوم في مستهل حملتها العالمية لمناهضة التعذيب، إن السنوات الثلاث الماضية شهدت وفاة أشخاص من جراء التعذيب في أكثر من 80 بلداً، وإن الأنباء تفيد بوقوع عمليات تعذيب أو معاملة سيئة على أيدي موظفين تابعين للدولة في أكثر من 150 بلداً، بينما كانت هذه الممارسات متفشية فيما يزيد عن 70 بلداً.

وتشير الإحصائيات التي جمعتها المنظمة من مختلف أنحاء العالم أن معظم ضحايا التعذيب على أيدي الموظفين التابعين للدولة هم من المشتبه فيهم جنائياً ممن ينحدرون من أفقر فئات المجتمع أو أكثرها هامشية. أما معظم زبانية التعذيب فهم من ضباط الشرطة.

وأضافت المنظمة تقول إنه "على الرغم من بدء ألفية جديدة، فما زال آلاف الرجال والنساء والأطفال يكابدون خلف الأبواب الموصدة وعلى الملأ. وتبين الدراسات التي أجرتها منظمة العفو الدولية عن ممارسات التعذيب منذ عام 1997 أن ثمة حاجة ماسة لأن يدرج المجتمع الدولي قضية التعذيب في قائمة اهتماماته".

ومضت المنظمة تقول إن "هناك ما يبعث على الجزع بصورة أكبر مما توحى به الإحصائيات عن التعذيب، ألا وهي الحقيقة المتمثلة في أن بوسع المجتمع الدولي استئصال التعذيب، ومع ذلك فإنه ما زال يسمح باستمراره. فما برحت بعض الحكومات تتيح استمرار ضروب التعذيب والمعاملة السيئة، وكثيراً ما تغض الطرف عن تلك الممارسات أو تستعين بها لإحكام سيطرتها على مقاليد الحكم".

وفي غضون الحملة العالمية التي تشنها منظمة العفو الدولية، سوف يقوم أعضاؤها الذين يربو عددهم على مليون شخص في شتى أنحاء العالم، بالتعاون مع الجماعات المحلية، ببحث حكومات العالم قاطبة على التعهد بالتصدي للتعذيب والقضاء عليه، وإعلان المناطق الخاضعة لسيطرتها "مناطق خالية من التعذيب". وباستخدام البريد الإلكتروني والرسائل التي تُبث من خلال الهواتف المحمولة، سوف تنقل منظمة العفو الدولية حملتها عبر شبكة الإنترنت، مما يتيح لعموم الناس إرسال مناشدات عاجلة دفاعاً عن أولئك الذين يهددهم خطر التعذيب الوشيك.

وفي معرض دعوة الجمهور إلى المشاركة في الحملة التي تحمل شعار "ساهم في القضاء على التعذيب"، قالت منظمة العفو الدولية أن "الضغط الشعبي هو وحده الكفيل بإرغام الحكومات على اتخاذ إجراءات للقضاء على التعذيب. وتمثل مهمتنا في السعي لتحويل اللامبالاة إلى غضبٍ عارمٍ، وتحويل مشاعر الغضب إلى فعلٍ إيجابي". وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الحكومات في العالم إلى ضمان عدم تعرض أي شخص إلى التعذيب أو سوء المعاملة، وعدم انتهاك حقوقه الإنسانية الأساسية. ولا يجوز اعتقال أي شخص أو احتجازه بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير أو المعتقد. ويجب السماح لجميع المعتقلين بالاتصال الفوري بالعالم الخارجي. بمن في ذلك محاموهم وعائلاتهم.

وعلى الحكومات أن تضمن عدم فرض عقوبات قضائية تتعارض مع القانون الدولي والمعايير المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الدول التي لم تصادق على هذه الاتفاقية، وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان، أن تبادر إلى التصديق عليها فوراً، وبدون تحفظ، وإلى وضعها موضع التنفيذ قانوناً وممارسة.

ويسلّط تقرير المنظمة الضوء على التحديات الجديدة التي تعترض المساعي الرامية إلى التصدي للتعذيب. فصنوف التعذيب والمعاملة السيئة تُمارس في مواقع وظروفٍ شتى، في البلدان الديمقراطية وتلك التي تخضع لأنظمة استبدادية على حدٍ سواء، وفي مراكز الاعتقال والمدارس وداخل المنازل.

وقد اتسعت أساليب التعذيب بعد أن أصبحت التجارة في معدات التعذيب أكثر انتشاراً على المستوى العالمي. ففي بعض الحالات يُمارس التعذيب بأجهزة ومعداتٍ متقدمة تكنولوجياً، حيث أصبحت هناك معدات تُصنّع وتُصدر خصيصاً لاستخدامها على البشر.

كما يلقي تقرير المنظمة الضوء على الدور الذي يلعبه التمييز في إعطاء زخمٍ لممارسة التعذيب. فمن الأيسر على زبانية التعذيب، بطبيعة الحال، أن يتزلوا ويلازم الألم والعذاب على شخصٍ يُعتبر دون مستوى البشر، أو شخصٍ ينحدر من فئة اجتماعية أو عرقية أو سياسية مكروهة. ومن ثم، فالتمييز يمهد السبيل لممارسة التعذيب، حيث يسمح بالنظر إلى الضحية لا بوصفه إنساناً بل بوصفه مجرد شيءٍ يمكن التعامل معه بصورة مجردة من الإنسانية. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أهمية نشر الوعي بقضايا حقوق الإنسان وتعليم حقوق الإنسان. وكلاهما مهمان كاستراتيجيتين بعيدتي الأمد لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان مثل التعذيب.

ونأمل أن يُقدم المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط، والذي يقع مقره في بيروت ويبدأ عمله الآن، مساهمة كبيرة في مبادرات تعليم حقوق الإنسان ونشر الوعي حولها في المستقبل.

ويوجد في شتى أنحاء العالم نمطٌ ذو دوافع عنصرية من التعذيب وسوء المعاملة على أيدي موظفي الدولة. فكثير من ضحايا وحشية الشرطة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هم من السود أو أفراد الأقليات العرقية.

وتفيد الأنباء بأن ثمة أطفالاً تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة فيما يزيد عن 50 بلداً على مدار السنوات الثلاث الماضية، وهو الأمر الذي يثبت أن صغار السن ليسوا بمنحى من أهوال التعذيب. ويكون الأطفال في حجز الشرطة عرضةً على وجه الخصوص للاغتصاب والإيذاء الجنسي، ومن واجب الحكومات أن توفر للأطفال الحماية من التعذيب والمعاملة السيئة سواء في المجتمع أو في المنازل أو في الحجز.

وما زال التمييز ضد النساء يتخذ أشكالاً عنيفة، فهناك نساء يتعرضن للاغتصاب أثناء احتجازهن باعتبارهن من "غنائم الحرب"، وهناك أخريات يتعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية باسم التقاليد والأعراف، أو يُجلدن أو يُقتلن بدعوى الدفاع عن الشرف.

والجدير بالذكر أن التعذيب يُعد عملاً مجرماً بمقتضى القانون الدولي، وقد صدّقت 119 دولة على المعاهدة الدولية الرئيسية التي تحظر ممارسته. ومع ذلك، فإن ثمة حكومات كثيرة تحجم عن تقديم زبانية التعذيب إلى ساحة العدالة، وما زال إفلات جلادي التعذيب من العقاب أو المساءلة يمثل ظاهرة متأصلة.

وسوف يشارك في أنشطة الحملة أعضاء منظمة العفو الدولية وأنصارها في سائر أرجاء المعمورة، وسوف تستمر الأنشطة الإقليمية الرئيسية لبدء الحملة طيلة 24 ساعة، وتمتد من اليابان إلى لبنان ومن كينيا إلى فرنسا والأرجنتين.

ويمكن الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية وعلى موجز إعلامي من خلال الموقع الخاص بالحملة على

شبكة الإنترنت وعنوانه: www.stoptorture.org

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف: +44 171 413 5566، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه:

<http://www.amnesty-arabic.org>

Torture: A modern day plague

